الهجرة غير المشروعة للشباب وتأثيرها على العلاقات الدولية

أ.م .د. علي جاسم محمد التميمي [1]، أ.م .د. سعد علي حسين[2]
[1] قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية-بغداد، العراق،Dr.alitop8085@gmail.com
[2]قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية-بغداد، العراق، saadali76@yahoo.com

المؤلف المراسل: أ.م .د. علي جاسم محمد التميمي *

الملخص:
تعد ظاهرة الهجرة غير المشروعة ظاهرة اجتماعية تعاني منها اغلب دول العالم فلها انعكاساتها الداخلية وتأثيراتها على العلاقات الدولية وتعمل الدول جاهدة على مكافحتها أو الحد منها من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية التي يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق الدولي ، إذ ترتبط الهجرة غير المشروعة بشبكات الجريمة المنظمة التي تسهل عملية تهريب المهاجرين بطرق غير قانونية وقد تم عقد الكثير من المؤتمرات الدولية لاسيما في السنوات الأخيرة لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة واقتراح الحلول للحد منها والبحث عن آثارها وتداعياتها وأسبابها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أنها لا تزال تمثل اهم القضايا المعاصرة التي تحتل الاهتمامات الدولية والوطنية .
وهي تمثل مجموعة من الأشخاص هجروا اوطانهم لأسباب ذكرت أعلاه بطرق غير مشروعة وقصدوا دول أخرى للاستقرار فيها باحثين عن الامن أو ظروف معيشية افضل أو فرصة عمل ، وهذا ما يزيد الأعباء الاقتصادية على الدول المستضيفة فقد يكونوا عامل تهديد امني وممكن ان يؤثروا على بنية المجتمع وثقافته وعقائده ، وهذا مما لا ترضاه المجتمعات المستقرة مما يدفعهم إلى معاملة المهاجرين بشكل غير إنساني وممكن ان يتخذ موقف ضد دولهم التي لا تستطيع ضبط مواطنيها وحدودها ،وعليه فإن بحثنا يستعرض الهجرة غير المشروعة للشباب لا سيما في العراق والمهاجرين إلى العراق من اجل رصد الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب ، والآليات الناجعة لمكافحة هذه الظاهرة ، وتخفيف تداعياتها المحلية والدولية ، وتبيان الجهود الوطنية للسيطرة عليها والحد منها ، وإيجاد الطرق الإنسانية المناسبة للتعامل مع المهاجرين ، واهم السيناريوهات المستقبلية في خضم الصراعات والمخاطر الأمنية الإقليمية لرسم استراتيجية فاعلة من خلال التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير المشروعة .

الكلمات المفتاحية :هجرة – غير شرعية – تأثير - علاقات دولية – مكافحة.

1. المقدمة

تعد الهجرة من الظواهر الانسانية والاجتماعية التي ارتبطت بتاريخ المجتمعات وتطورها ، الا ان التحولات السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الاخيرة اسهمت في اتساع انماط الهجرة ولا سيما الهجرة غير الشرعية ، التي اصبحت من القضايا المعقدة التي تتجاوز اثارها حدود الدول لتؤثر في طبيعة العلاقات الدولية وتوجهاتها ، اذ ادت الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الدول ، الى جانب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والامني والفقر والبطالة وتغيرات المناخ ، الى تزايد حركة الافراد عبر الحدود بطرق غير نظامية ، الامر الذي جعل هذه الظاهرة تحظى باهتمام متزايد من جانب الدول والمنظمات الدولية والاقليمية.
وتكتسب الهجرة غير الشرعية اهمية خاصة في ظل ارتباطها بمجموعة من القضايا الدولية الشائكة ، اذ لم تعد تقتصر على كونها قضية سكانية او اقتصادية ، وانما اصبحت ترتبط بالأمن القومي ، وامن الحدود ، والجريمة المنظمة ، والاتجار بالبشر ، والارهاب ، وحقوق الانسان ، فضلا عن تأثيرها في السياسات الخارجية للدول ، كما ان تدفقات المهاجرين غير النظاميين قد تفرض تحديات على الدول المستقبلة ، ولا سيما ما يتعلق بقدرتها على ادارة الحدود واستيعاب المهاجرين وتوفير الخدمات لهم ، الامر الذي ينعكس على مواقفها السياسية وعلاقاتها مع الدول المصدرة والممرية للمهاجرين.
واصبحت قضية الهجرة غير الشرعية عاملا مؤثرا في العلاقات بين الدول ، اذ دفعت العديد من الدول الى عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف بهدف الحد من تدفقات الهجرة وتنظيم عمليات العودة وادارة الحدود ، كما اسهمت في تعزيز التعاون الدولي في مجالات مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، لكنها في الوقت ذاته تثير خلافات سياسية وقانونية بشأن مسؤولية الدول تجاه المهاجرين وحقوقهم ، ومدى التوازن بين متطلبات الامن واحترام حقوق الانسان.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث في الهجرة غير المشروعة باعتبارها ظاهرة ازدادت في السنوات الاخيرة لتتخذ شكلا عالميا ومن اكثر المواضيع اهمية على الساحة الدولية ، فقد فرضت نفسها كحدث مهم ومستمر مرتبط بالقانون الدولي والعلاقات الدولية والتشريعات الوطنية ، وكون هذه الظاهرة مرتبطة بحياة الملايين من البشر الذين يموت جزء كبير منهم والجزء الاخر يكون معرض لمواجهة العديد من التحديات في مكان إستقرارهم الجديد ، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الهجرة غير الشرعية تكتسب اهمية في حقل العلاقات الدولية ، نظرا لما تتركه من تداعيات على سيادة الدول ، وامنها ، وسياساتها الخارجية ، وانماط التعاون والصراع فيما بينها ، كما تكشف هذه الظاهرة عن طبيعة التفاعلات الجديدة في النظام الدولي ، حيث تتداخل العوامل الامنية والاقتصادية والانسانية والسياسية في تشكيل مواقف الدول تجاه قضية الهجرة، ومن هنا تأتي اهمية هذا البحث.

هدف البحث

يسعى البحث الى دراسة ظاهرة الهجرة غير المشروعة من منظور العلاقات الدولية ، من خلال ، تحليل ابرز اثارها السياسية والامنية والاقتصادية والانسانية ، فضلا عن بحث انعكاساتها على العلاقات

بين الدول ، ومدى اسهامها في اعادة صياغة سياسات الدول تجاه قضايا الحدود والامن والتعاون الدولي.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل المركزي للبحث وهو : ما هو تأثير الهجرة غير المشروعة في العلاقات الدولية ؟ مع ضرورة الإجابة على الأسئلة الفرعية للبحث :

١- ما هي أهم الآليات الدولية والوطنية للحد من الهجرة غير المشروعة ؟

٢- أهم الإجراءات المتبعة من الحكومة العراقية لمواجهة هجرة الشباب غير المشروعة ؟٣

- كيفية التمييز بين الهجرة المشرعة والهجرة غير المشروعة ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التعاون الدولي والسياسات الداخلية للدول يؤدي الى الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة و تؤدي الى التخفيف من اثارها السلبية .

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج التحليلي بتحليل ظاهرة الهجرة غير المشروعة من حيث اسبابها و دوافعها و تداعياتها على العلاقات الدولية كما اعتمد المنهج الوصفي في وصف الظاهرة وابعادها .

المبحث الاول / ماهية الهجرة غير المشروعة :

تمثل ظاهرة الهجرة غير المشروعة واحدة من اهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية فهي تعد جريمة منظمة عابرة للحدود عجزت الدول على مكافحتها لتعقيدها وتنوع دوافعها في تشمل مجموعة من الاشخاص قد هجروا من اوطانهم باتجاه اوطان اخرى طلبا للعمل او فرارا من الحرب او انهم ارتكبوا جرائم وفروا من المحاكم وغيرها من الاسباب جعلت كل دولة يمكنها ان تتصدى لهذه الظاهرة تعمل ضمن المجموعة الدولية وهناك جهود كثيرة تمثلت في ابرام الاتفاقات الدولية والاقليمية للحد منها .

المطلب الاول : مفهوم الهجرة غير الشرعية و تمييزها عن الهجرة الشرعية

تعرف الهجرة بانها "عملية الانتقال من مكان الى اخر ، ولا تقتصر على الانسان بل ممكن ان تشمل الطيور والحيوانات وغيرها والخروج من ارض الى اخرى "(المعجم العربي ، 1987) ، وعرفت الامم المتحدة الهجرة بأنها "النقلة الدائمة او الانتقال الدائم الى مكان يبعد عن الوطن الاصلي بعدا كافيا " (محمد ، 2008 ، ص29) .

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة بانها "التواجد والمغادرة لأشخاص معينين لغرض الاستقرار في بلد اخر" ، وقد نصت المعايير الدولية على ان الجميع لهم الحرية في التنقل او المغادرة الى اي بلد ويحدث هذا في ظروف معينة (المنظمة الدولية للهجرة ، 2004) ، في حين عرف قاموس الجغرافيا الهجرة بانها "التغيير الدائم او شبه الدائم من مكان الاقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة مؤثرة بذلك على عدد السكان ولفترة زمنية معقولة عابرا حدود ادارية داخل الدولة الواحدة او سياسية من دولة الى اخرى" (لبيب ، 2004 ، 14ص) .

وتعد الهجرة ظاهرة يمارسها الافراد والجماعات للانتقال من مكان الى اخر ، الا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الاصل والوصل تصبح هذه الظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية (عبد الحسن ، 2003 ، 30) ، اما على المستوى الدولي فان الهجرة هي "حركة انتقال يقوم بها الاشخاص بتركهم بلدهم الاصلي من اجل الاقامة بصفة دائميه او مؤقتة في بلد اخر ويتم عبر الحدود الدولية " (صليبا ، 2015 ، 17ص) .

وظهر مفهوم الهجرة غير المشروعة بعد ظهور الدول والتنظيم الدولي ، اذ مع نشأة الدولة وظهور الحدود الجغرافية والسياسية وظهور القانون الدولي اصبح تجاوز الحدود من دولة الى دولة اخرى عملا غير شرعي ومخالفا لأنظمة الدول وقوانينها ، ولذلك تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي او في دول فقيرة او ضعيفة كدول عالم الجنوب في اسيا او شرق اسيا او الشرق الاوسط او امريكا اللاتينية وغيرها او في افريقيا حيث الحدود المرسومة من الاستعمار لا تشكل حواجز عازلة للقبائل المجاورة لاسيما في دول مثل نيجريا وجنوب افريقيا وساحل العاج وغيرها ، لكن هذه الظاهرة اكتسبت اهمية كبيرة في حوض البحر الابيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الاعلام بها فأصبحت تشكل رهانا اساسيا في العلاقات بين الشاطئين (حافظ ، 2013 ، ص 47).

وقد وردت عدة تعريفات لمفهوم الهجرة غير الشرعية منها بأنها تعد " وسيلة يتبعها الاشخاص للوصول الى دولة بعينها بطريقة غير رسمية بعيدا عن الوثائق الرسمية وبعيدا عن ملفات الهجرة " ، وغالبا ما يكون الغرض من الهجرة غير المشروعة هو اللجوء او للعمل في الدول المقصودة بطريقة غير رسمية ومخالفة للأنظمة والقوانين او الاعراف الدولية ، لذلك فالهجرة غير المشروعة هي انتقال افراد او جماعة من مكان الى اخر بطريقة سرية مخالفة للقوانين كما هو متعارف عليها رسميا وهي تشمل العديد من اصناف المهاجرين مثل : المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء بطرق غير شرعية وينتهكون قواعد الزيارة ويصبحون ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين كالسلع والبضائع (رؤوف ، 2014).

وشهدت الدول المتقدمة مشكلة كبيرة حول ظاهرة الهجرة غير المشروعة حيث تعد شعوب القارة الافريقية اكثر دول العالم تعرضا للهجرة ، وقد تنامت هذه الظاهرة في بدايات القرن التاسع عشر بفضل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعنصري ، لكن بعد تفاقم ظاهرة العولمة التي تسعى الى تسهيل حركة البشر وتوسيع رقعة البلدان المعنية بهذه الظاهرة قد دفعت العولمة الاقتصادية الى تنظير اتجاهات الهجرة فأصبحت بلدان مثل سنغافورة و اندونيسيا محط انظار الباحثين عن العمل مثل الهند والصين وباكستان واصبحت دول الخليج العربي محط انظار المهاجرين من سريلانكا وبنغلادش وغيرها ، لذلك تتركز مشكلة الهجرة غير المشروعة في كيفية التعامل مع المهاجرين من إطار انساني ، وكذلك الحقوق القانونية الممنوحة للمهاجر الشرعي وغير الشرعي في الاجراءات الخاصة باستخدام ممارسات العبودية تجاه المهاجرين (المهدي ، 2017) .

ثانيا : تميز الهجرة غير المشروعة عن الهجرة المشروعة

ان ظاهرة الهجرة غير المشروعة من اكثر الظواهر الانسانية تعقيدا نظرا لتنوعها ، وتعدد دوافعها ، واختلاف اتجاهاتها ، ولما لها من اثر على الدول المستضيفة ، مما دعى الدول الى تقنين الهجرة ضمن اطر قانونية وشرعية بحيث يكون للدولة القدرة والمعرفة لما يدخل حدودها من مهاجرين ، لان ذلك يشكل عبئا امنيا واقتصاديا عليها لذلك سعت الدول وعن طريق الهجرات غير المشروعة من

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12626]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [04/11/2026]

افريقيا ولاسيما شمال افريقيا الذين يتجهون عادة الى اوروبا بحثا عن ظروف حياة كريمة وعلى المستوى المعيشي والامني وما الى ذلك .
ويقصد بالهجرة المشروعة بانها عبارة عن " محاولة شخص ما التنقل من دولة الى اخرى بأذن وقبول مسبق على المتطلبات والاعراف من دولة راغب بالسفر اليها " ، وبناء على ذلك يستند هذا النوع من المتطلبات للأعراف الشكلية والقانونية والموضوعية المعمول بها دوليا وكذلك المستلزمات القانونية وفق كل قانون دولة على حدة ، ومن اهم هذه المتطلبات ما يأتي : (عبد ، 2010،ص 52)

1- يجب ان يكون الفرد عندما يغادر دولته الى دولة اخرى حاملا لوثيقة السفر الخاصة به ، وان لا يكون ممنوعا من السفر من دولة الى اخرى .
2- ان يأخذ الفرد اذن مسبق من الدولة الراغب بالسفر اليها .
3- ان تسهل الدولة المستضيفة الوصول واقامة الفرد وفق الانظمة المقررة دوليا.
4- يخضع الفرد لقوانين الدولة المستضيفة بما فيها عدم تجاوز المدة المحدودة للإقامة .

وقد عرفت الهجرة المشروعة في اكثر من مورد ، الا ان التعريف الاكثر شمولا هو انها تعني " الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الاصلي الى الدولة المستقبلة " ، وتتم الهجرة المشروعة عادة من خلال دخول مواطني دولة الى دولة اخرى وفق قوانين وضوابط وتعليمات الدولتين ، ويكون الانتقال بالوثائق في قوانين الدولتين كأن يكون المهاجر حاملا جواز سفر او اية وثيقة اخرى تطلبها قوانين الدولتين ، وكذلك حصوله على تأشيرة الدخول من الدولة المستقبلة ، وهناك بعض الدول تمنح التأشيرة في المطارات او عند دخول المنافذ الحدودية (بكارة ، 2012 ، ص 14) .
مراحل الهجرة غير المشروعة : مرت الهجرة غير المشروعة بمراحل عديدة ومختلفة وفقا للسياقات القانونية ، ففي بداية الامر اطلق عليها اسم الهجرة غير الموثوقة ثم تطور هذا المفهوم ليصبح الهجرة غير المشروعة ، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الامن البشري ، ثم اخذ مصطلح الهجرة غير المشروعة يرتبط الى حد كبير بمفهوم الاتجار البشري او الجريمة غير الوطنية ، وقد تأخذ مفهوما اخر وهو تهريب المهاجرين (سلام ، 2011 ، ص4) .
والدخول الى الدولة بدون اي شكل من تصاريح الاقامة الدائمة او المؤقتة تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة (سلام ، ص 4) .
وتعد الهجرة غير المشروعة ظاهرة عالمية موجودة في اغلب دول العالم ، وهنالك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة من هيئات او منظمات دولية تشير الى خطورة الهجرة غير المشروعة ، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي حيث يشير تقرير صدر مؤخرا من منظمة الامم المتحدة عن دوافع واسباب الهجرة الى ان اسباب الهجرة الجماعية غير المشروعة يعود الى ازدياد اعداد الشباب في الدول النامية ، وتناقص فرص العمل ، بالإضافة الى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة ، وبيان الاختلاف بين الهجرة المشروعة وغير المشروعة والتمايز بينهما يتمثل في الآتي: (بدير نت)

1- الهجرة المشروعة مكفولة من قبل المنظمات والبلدان وهي موجودة مسبقا لخدمة المهاجرين وتحديد احتياجاتهم .
2- لا تخول الهجرة غير المشروعة حاملها حق طلب اللجوء مباشرة حيث سيتم مقابلته وعلى اساسها يتم منحة الاقامة او رفضه .
3- الهجرة غير المشروعة تهدد الحياة لاسيما انها تتخذ طرقا وعرة لعبور الحدود بدلا من الهجرة القانونية المشروعة .
4- تكلف الهجرة غير المشروعة الافراد الكثير من الاموال المدفوعة للمهربين من اجل تهريبهم من بلد الى اخر او اجتياز منطقة معينة .
5- تمكن الهجرة المشروعة المهاجر من مرافقة عائلته ، بينما لا يتحقق ذلك في الهجرة غير المشروعة وغير ذلك .

المطلب الثاني / دوافع واسباب الهجرة غير المشروعة

تتشعب الاسباب الدافعة للهجرة غير المشروعة فضلا عن تعقيدها وتداخلها بسبب تعدد وتنوع الدول المصدرة لهذه الفئة ، وتباين واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ومن اهم الاسباب الدافعة للهجرة غير المشروعة ما يلي :

اولا : الحروب والصراعات الداخلية

شكلت الحروب والصراعات والمشكلات العرقية والطائفية حالة ملازمة للنظام الدولي منذ عدة عقود مما ادى الى سلب حق الشعوب في الحياة والامان ، ودفع بالبلدان الضعيفة الى التفتت او التجزئة ونهب الخيرات مما ادى الى زيادة في حدة الفقر ، بالإضافة الى الحروب الدولية والاحتلالات والاستعمار الغربي ، والامثلة على ذلك كثيرة سواء في افريقيا مثل الكونغو و ساحل العاج و السودان والصومال وغيرها او الدول العربية مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن ومصر وغيرها حيث ساعد الصراع الداخلي الطائفي والعرقي على الهجرة غير المشروعة في تلك الدول (الزيدي ، 2010 ، ص 28).

ثانيا : الاسباب الاقتصادية

تشكل الاسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب الى الهجرة غير المشروعة ، ويتجلى هذا في الاختلاف الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة ، وهذا التباين هو نتيجة معدلات التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد اساسا في اقتصادها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان مستقبلا في التنمية نظرا لارتباطها بالمناخ والامطار وتوفر المياه ، الامر الذي يكون له انعكاسات كبيرة على سوق العمل خلافا لما نجده في دول الاستقبال ، كذلك ازدادت معدلات النمو الديموغرافي في البلدان المصدرة للمهاجرين بشكل كبير بالمقابل تباطؤ في النمو الديموغرافي في الدول الكبرى مما خلق مساحات وفرص كثيرة في سوق العمل ، وذلك الانفتاح الاعلامي و الوصول لكل ما يتعلق بشكل الحياة في البلدان المتقدمة الى تلك التي تعاني من الفقر والتخلف والجهل الامر الذي خلق حافزا لمئات الالاف من الشباب بالاندفاع نحو تلك البقاع من الاراضي رغم ما تحمله تلك العملية من تحديات ومخاطر قد يكون ثمنها حياة المهاجر نفسه (عبد اللطيف ، ص 4) .

ثالثا : الاسباب الاجتماعية

ان المشكلات الاجتماعية تتمثل في التباين او التناقض بين ما هو موجود في المجتمع ، وبين ما ترغب به مجموعة من هذا المجتمع بصورة جيدة يكون متأثرا من هذا التناقض ما يلي :

1- رفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع .

2- استمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي الى زيادة حدة هذا التناقض والتباين ، وان مجرد المقارنة بين المستوى المعيشي وحالة التخلف والتراجع التي يعيشها ابناء دول الجنوب وتلك التي يعيشها الانسان في نصف الكرة الارضية الشمالي يظهر سببا حقيقيا ومعتمدا للهجرة ، ولما كانت الدول المتقدمة تضع القيود القانونية امام من يقصدها وذلك لمنع الموجات البشرية من الوصول اليها ، لذلك يتجه المهاجر الى البحث عن الطرق غير المشروعة للوصول الى تلك وكلفة ذلك حياته (توفيق ، 2008)

.

رابعا : الاسباب السياسية

تشكو الكثير من الدول من الحرمان السياسي ، والنظم الفردية ، وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديموقراطية الشعبية ، وغياب مبادئ حقوق الانسان واحترام الحريات العامة ، بحيث يتولد لدى الافراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي ، والرغبة في البحث عن ملجأ ، يضاف الى ذلك غياب الديموقراطية والحريات الشخصية مع وجود انظمة سياسية تسلطية تختزل المشهد السياسي برمته وتصادر الحقوق والحريات السياسية ، وفي ظل هذه الاوضاع يلجا الشباب الى الهجرة سواء الشرعية او غير المشروعة سعيا وراء الامن والسلامة (تقرير التنمية الانسانية العربية ، 2009)

خامسا : الاسباب البيئية

تشكل البيئة احد اهم العوامل التي ادت الى زيادة الهجرة باعتبار ان البيئة وعلى مر التاريخ كان لها دورا كبيرا واساسيا في نشأة وزوال العديد من الحضارات والمجتمعات ، اذ تدفع العديد من العوامل السيئة والتقلبات المناخية والكوارث كل عام اعداد بشرية كبيرة للهجرة ، بالإضافة الى انعدام العدالة في التوظيف وتوزيع الثروات وعدم قدرة الدولة في القيام بوظيفتها اتجاه شعبها (المؤتمر الاول للمغتربين العرب).

المبحث الثاني : الجهود الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير المشروعة

برز الاهتمام الاممي بظاهرة الهجرة ومحاولة تعضيد الجهود الدولية والاقليمية للدول من خلال التنسيق بين البلدان و المنظمات ، ومن هنا كان التنسيق والتواصل بين المنظمات ولاسيما منظمة الهجرة الدولية الراعية لعدة اتفاقيات للتنسيق فيما بين الدول لمكافحة ظاهرة الهجرة التي باتت مؤثرة في العلاقات الدولية بشكل كبير ، وعليه سيتم دراسة ذلك من خلال المطلب الاول الذي يستعرض دور منظمة الهجرة الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة ، والمطلب الثاني الذي سيتناول السياسات المحلية في مكافحة الهجرة غير المشروعة .

المطلب الاول : دور منظمة الهجرة الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة

تم تأسيس منظمة الهجرة الدولية عام 1951 خلال النزوح البشري الناتج عن تأثير الحرب العالمية الثانية ، لذلك تشكلت لجنة لحل مشاكل اللاجئين والمهاجرين الى ان تم تثبيت اسم اللجنة الى (منظمة الهجرة الدولية) وذلك في عام 1989 ، وتعد منظمة الهجرة الدولية المنظمة الوحيدة في العالم التي تهتم بشؤون المهاجرين وتفاصيل عملية الهجرة بغض النظر عن الدوافع التي يقف خلفها والتي بيناها في المبحث الاول (مطشر ، 2016 ، ص 3).

اولا: اهم الاهداف التي تسعى منظمة الهجرة الدولية لتحقيقها : (منظمة الهجرة الدولية نت)

1- تعمل منظمة الهجرة الدولية على تشجيع السفر واكتشاف الدول ، فهي مؤمنة ان الهجرة لها فائدة كبيرة .
2- تعمل منظمة الهجرة الدولية على تنظيم عمليات الهجرة من بلد الى بلد .
3- تدعم منظمة الهجرة جميع المهاجرين سواء كان الدعم انساني او مادي لاسيما ان المهاجرين من الدول التي تعاني من اضطرابات .
4- تبحث منظمة الهجرة الدولية في المشاكل التي تواجه الراغبين بالهجرة الى البلدان اخرى في محاولة منها لوضع الحلول لتلك المشاكل ومساعدة الراغب في الهجرة.
5- تحافظ منظمة الهجرة الدولية على حرمة الانسان ، وتعزيز القوانين الخاصة بالهجرة.
6- تبحث منظمة الهجرة مشكلة الهجرة القسرية ، وتحاول ان تضع الحلول للحد منها ومعالجتها .
7- تتواصل منظمة الهجرة مع كافة الحكومات والمؤسسات الاخرى والتي تهتم بموضوع اللاجئين ، وتبقى على اطلاع بكيفية تنظيمهم والاهتمام بأمور المهاجرين .

ثانيا : اهم النشاطات التي تعمل منظمة الهجرة الدولية على تنفيذها :

1- مساعدة المهاجرين في العودة الطوعية ، حيث للمنظمة برامجها الخاصة لمساعدة المهاجرين ، ومنها ما يقارب)30(برنامجا لتسهيل العودة الطوعية ، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم وفق قاعدة بيانات كبيرة تمتلكها المنظمة في قاعدة البيانات ، وتصدر المنظمة احصاءات شهرية للعائدين الى بلدانهم ، وتضم هذه الاحصاءات المهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين النظاميين وغيرهم طبقا لتنصيف وفق قاعدة البيانات المذكورة (البعاج ، 2000) .
2- اعادة توطين اللاجئين ، وهي من اقدم مجالات اختصاص منظمة الهجرة ، فهي من الادوات الحاسمة لإيجاد حلول للمهاجرين والتأكد من قدراتهم للعودة الى بلدانهم لسبب او لأخر بترحيلهم من بلد اللجوء ، وتتم هذه العملية بالتنسيق والتعاون بين المنظمة والامم المتحدة وحكومات الدول المستضيفة ، ويرافق هذه العملية معالجة لملفات مهمة بالنسبة للاجئين منها التقييم الصحي ، والتوجيه قبل المغادرة وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها حق الحصول على جنسية البلدان المستضيفة (منظمة الهجرة الدولية نت) .
3- مكافحة الاتجار بالبشر ، حيث تضع المنظمة برنامجا تدريبا لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن البرنامج مع الذي يموله مكتب السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الاميركية ، ويعمل على انتاج الخطط ووسائل لمكافحة الاتجار بالبشر ، والحد من الظاهرة الخطيرة والتي باتت دائرتها في اتساع على

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12626]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [04/11/2026]

مستوى العالم بما في ذلك تصحيح في المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة من حيث الفئات الاكثر تعزيزا منها واقتصارها على اجزاء محدودة من العالم ، فالمنظمة ترى انه من الضروري وضع اسلوب او منهج عالمي للتعامل مع هذه الظاهرة خصوصا في البلدان التي تعاني منها.

وهذا التطور لمعالجة ظاهرة الاتجار بالبشر تحقق من خلال نجاحاتها في التعامل مع عدد من الملفات المشابهة في عدة بلدان ونجاحها في جزر البهاما و كمبوديا وسورينام وجنوب افريقيا و اندونيسيا ، اذ نجحت في تدريب 700 شخص من 25 دولة على استخدام هذه النماذج والتي من خلالها يتعرف ويتدرب المشارك على المشاكل المحتملة (عبد الغفار ، 2015) .

ثالثا : اهم خطط المنظمة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة مما لاشك فيه ان منظمة الهجرة الدولية شكلت علامة مهمة في النظام الدولي ، وذلك بسبب دورها في عملية التنمية البشرية اذ ما احسن توظيفها والاستفادة منها ، فقد عملت الهجرة على بناء وتقوية النمو الاقتصادي العالمي ، واسهمت في تطور العديد من الدول والمجتمعات ، كما اسهمت في تعضيد العديد من الثقافات ، وقد استمرت في لعب دور مهم سواء على المستوى الوطني او الاقليمي او العالمي ، كما اوصت المنظمة الدولية للهجرة بتوفير الفرص للهجرة من خلال محاولة ادماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة بالنسبة لهم ، وتقوية التماسك الاجتماعي على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية من خلال تطبيق خطط التنمية المستدامة لعام 2030 ، وحماية حقوق الانسان للمهاجرين جميعا ، والتعامل مع ظاهرة الهجرة من منظور عالمي ومتكامل بما في ذلك علاقته بالنمو والتطور (النجار ، 2016 ، ص 24) .

المطلب الثاني / السياسات المحلية للدول لمكافحة ظاهرة الهجرة

تعمل وزارة الهجرة والمهجرين (بالتعاون مع مكتب رئيس مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، جهاز المخابرات الوطني، ومنظمة الهجرة الدولية IOM) على إعداد وصياغة مسودة هذا القانون لوضع إطار تشريعي ينظم مسارات الهجرة، ويعزز إدارتها وفق المعايير الدولية. رفض الإعادة القسرية ودعم العودة الطوعية: تتبنى الحكومة العراقية سياسة رفض عمليات الترحيل أو الإعادة القسرية للمهاجرين وطالبي اللجوء غير الشرعيين، مع تسهيل ودعم برامج العودة الطوعية لمن يرغب في العودة.

اولا : جهود الدول المصدرة للهجرة

ان تصاعد وتيرة الهجرة غير المشروعة كظاهرة يعود الى الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة والخطيرة ، والتي عرفتها مساحات كبيرة من دول عالم الجنوب التي تعد مصدر استفحال ظاهرة الهجرة ، وعلى هذا الاساس اتخذت حكومات هذه الدول عدة اجراءات للحد من الهجرات بحجة المحافظة على العنصر الشبابي لان اغلب الذين يهاجرون تتراوح اعمارهم بين 20-40 سنة واهم النماذج المختارة هي العراق وسوريا و ليبيا

1- العراق : شكل العراق فريقا امنيا وعسكريا من جهاز المخابرات والامن الوطني بالتعاون مع وزارة الخارجية وحكومة اقليم كوردستان يتولى ملاحقة شبكات ومكاتب سفر اوهمت عراقيين وغررت بهم للسفر بدواعي الهجرة مقابل مبالغ مالية كبيرة ليجدوا انفسهم عالقين على الحدود مع الدول الاوربية والتي رفضت دخولهم (العربي الجديد نت) ، وعملت الحكومات العراقية بالتعاون مع حكومات بيلاروسيا وبولندا و ليتوانيا على اعادة مواطنيها العالقين على حدود هذه الدول ، وكان هذا ثمرة التعاون والنجاح مع الحكومة العراقية في إعادة 4 الاف مواطن الى العراق وان هؤلاء العالقين لا ينطلقون من المطارات العراقية وانما يتم عبر الاستعانة بمطارات وشركات سفر غير عراقية (الجزيرة نت) .

2- سوريا : هناك مشاكل داخلية كبيرة حدثت في سوريا بعد عام 2011 ادت الى هجرة الكثير من مواطنيها ، فهناك التحدي الاقتصادي الذي لازالت الدولة السورية تعاني منه بشكل كبير ، وهناك التحدي الامني كذلك اذ تعاني سوريا من هذا التهديد مما يجعل اجراءات العودة غير فاعلة ، وهو ما جعل قضية المهاجرين السوريين منوطة بحكومات الدول المستقبلة والمنظمات الدولية في تسهيل دخولهم او عبورهم ، كما ان الجمهورية اللبنانية احتضنت الكثير من المهاجرين السوريين (اورينت نيوز نت) .

3- ليبيا : تعد ليبيا اليوم من اهم دول المعبر بالنسبة للمهاجرين على مستوى العالم بسبب حالة الفوضى التي اعقبت سقوط نظام القذافي ، حيث اصبحت ليبيا جهة مفضلة لمن يسعون الهجرة الى اوروبا بسبب قربها من السواحل الاوربية ، وكانت الهجرة السرية عبر ليبيا محكومة نسبيا طوال حكم القذافي ومع سقوط نظامه اصبحت الهجرة الليبية الى اوروبا سلعة شائعة حيث اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي واحدة من وسائل الترويج لهذه الظاهرة (احمين ، 2008 ، ص 33) .

ان الدولة الليبية كانت في زمن القذافي قد نسقت جهودها بالتعاون مع الدول الاوربية المتضررة من ملف المهاجرين غير الشرعيين المنطلقين من الاراضي الليبية ، لذلك ابرمت اتفاقيات بخصوص الهجرة غير المشروعة مع ايطاليا الدولة الاقرب الى ليبيا ، حيث وقع الطرفان في 2003/7/3 مذكرة تفاهم للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر البحر الابيض المتوسط من خلال تسيير دوريات برية وبحرية و جوية مشتركة ، وقيام قوات ايطالية بعقد دورات تدريبية لقوات شرطة ليبية لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر (احمين ، ص 34).

وشهد مطلع عام 2011 بداية التهديد الامني والسياسي في ليبيا لاسيما بعد سقوط نظام القذافي ، حيث اصبحت الهجرة من ليبيا الى الخارج في المرحلة التي تلت سقوط النظام بعد ان شهدت المنطقة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاستقرار الامني ، الامر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير المشروعة من خلال عدم قدرة السلطات الليبية على السيطرة على ترحيل المهاجرين ، وحالة الانفلات الامني ونقص الامكانيات لدى السلطات الامنية مما حد من نجاح هذه الجهود (البشير ، ص 137) .

ثانيا : جهود الدول المستقبلة لمكافحة الهجرة غير المشروعة

بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الى دول الاتحاد الاوربي خلال عام 2015 حوالي 18 مليون مهاجر ، وامام هذه الاعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين انقسمت الآراء في دول الاتحاد الاوربي ما بين افكار الاحزاب اليسارية الداعمة للهجرة ، والمتعلقة بالمبادئ الانسانية ، وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم التي قام عليها الاتحاد الاوربي واتفاقيات حقوق الانسان والطفل واللاجئين ، وما بين الاحزاب اليمينة المتطرفة وحركات المناهضة للهجرة والتي لا ترى في المهاجرين الجانب الانساني بل تراهم على شكل تهديدات امنية واقتصادية و ديموغرافية ، وقد عادت هذه الاحزاب مؤخرا الى المشهد السياسي الاوربي بعد تفاقم ازمة المهاجرين ، وقد تكون الهجرة وسيلة للإرهابيين في التسلل الى داخل اراضي الاتحاد الاوربي من خلال تضاعف الحوادث المرتبطة بالإرهاب في اوروبا بعد عام 2015 (زغوني ، ص 122) . ان تدفق الاعداد الكبيرة من الهاجرين بصورة غير شرعية له تداعيات على المدى القصير على اقتصاديات دول الاتحاد الاوربي ، والاعباء الناتجة عن استقبال هؤلاء او ترحيلهم ، لكن في المقابل هناك اثار ايجابية على المدى الطويل بخاصة معالجة مشكلة الشيخوخة التي تعانيها اوروبا وتؤدي الى انخفاض هائل في الايدي العاملة ، اما بالنسبة للتداعيات الامنية والسياسية للهجرة غير المشروعة فهي كبيرة حيث يضرب الارهاب في العالم كله وليس اوروبا فقط ، والحوادث الارهابية التي وقعت مؤخرا ليست نتيجة تسلل الارهابيين مع المهاجرين كما هو شائع ، اذ تبين ان غالبية الارهابيين هم من المواطنين الاوربيين من الاجيال المتعاقبة ، فالمشكلة هي عدم اندماج المهاجرين في المجتمعات الاوربية ، وترى الاحزاب المعارضة للهجرة غير المشروعة ان السبب الرئيسي الكامن وراء الاعمال الارهابية ان الارهابين يتسللون مع المهاجرين و ينتقلون بسهولة بين الدول الاوربية بسبب عدم وجود اجراءات تدقيق على الحدود الداخلية بين هذه الدول.

الخاتمـــــــــــة

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية ناتجة عن مجموعة متنوعة من الاسباب بما في ذلك البحث عن فرص اقتصادية او تعليمية افضل او الرغبة في لم شمل الاسرة او تغيير المناخ او الكوارث ، ومع ذلك فأن الهجرة غير الامنة والمنتظمة تؤدي الى مشاكل يشهدها العالم من الالاف المهاجرين وانتشار تهريب المهاجرين ، والاتجار بالبشر ، وتزايد حركات الهجرة غير المشروعة ، وتتطلع العديد من البلدان الى اتخاذ عدة اجراءات وسياسات للحد من تجنب الاثار السلبية سواء الاقتصادية او الامنية من خلال عقد عدة اتفاقيات بين الدول لمعالجتها مع منظمة الهجرة الدولية والامم المتحدة كما ان هناك اجراءات تتعلق بمراقبة الحدود ومنافذ العبور وتسهيل عملية عودة المهاجرين .

الاستنتاجات

1- تعد الهجرة غير المشروعة نتاج اسباب ودوافع واسباب داخلية مثل الاحداث العربية التي دفعت الشباب للبحث عن دول ذات استقرار و امان ومستقبل.
2- هناك جهود محلية و دولية حقيقية للحد من ظاهرة الهجرة من خلال الاتفاقيات وسياسات .
3- ساهمت اليات التعاون الدولي في التقليل من ظاهرة الهجرة غير المشروعة لكنها لم تنجح في القضاء عليها .
4- اتخذ العراق عدة اجراءات محلية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة لاسيما بعد عام 2014 وهناك سياسات مهمة ارجعت الكثير منهم الى العراق.
5- للهجرة غير المشروعة تأثير واضح في العلاقات الدولية .

الاقتراحات

1- ضرورة اتخاذ سياسات حاسمة في محاسبة ومراقبة الشركات والمنظمات الداعمة للهجرة من العراق ولاسيما التي تعمل على الاتجار بالبشر ، وبيعهم الى بلدان اخرى بعنوان مهاجرين للمشاركة في حروبهم كما حدث في روسيا والمشاركة في الحرب الروسية الاوكرانية .
2- تقليل اسباب ودوافع الهجرة من العراق من خلال التنمية والاستقرار الامني والاقتصادي.
3- العمل مع الدول المستقبلة لترتيب اجراءات عودتهم الى وطنهم الاصل وتوفير الحياة الكريمة لهم في العراق .
4- تشديد المراقبة على المعابر الرسمية وغير الرسمية والتدقيق في الوثائق الرسمية للمسافرين .

قائمة المصادر :

1- المعجم العربي . (1987) . مكتبة انطوان ، ط 1 ، بيروت .
2- محمد ، راضي عمارة . (2008) . ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي : دراسة حالة ليبيا كدولة عبور- دراسة في الاسباب والاثار . رسالة ماجستير . اكاديمية الدراسات العليا . طرابلس .
3- المنظمة الدولية للهجرة . (2004) . قانون الهجرة الدولي . قائمة بمصطلحات الهجرة . المنظمة الدولية للهجرة .
4- لبيب ، علي . (2004) . قاموس الجغرافيا عربي فرنسي انكليزي . الدار العربية للعلوم ، ط1 . بيروت .
5- عبد الحسن ، رنا . (2003) . تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف . رسالة ماجستير . كلية الآداب – جامعة الكوفة .
6- صليبا ، جميل . (2015) . المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية ، ط 1 ، بغداد .
7- حافظ ، سعد مصطفى . (2013) . الهجرة غير المشروعة المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية . المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، القاهرة .
8- رؤوف ، منصوري . (2014) . الهجرة السرية من منظور الامن الانساني . رسالة ماجستير . جامعة سطيف . الجزائر.
9- المهدي ، مبروك . (2017) . الهجرة والمتاجرة بالدين والعبودية . صحيفة الجديد العربي . القاهرة .

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12626]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [04/11/2026]

10- عبد ، محمد فتحي . (2010) . التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية . ط 1 . مطبوعات جامعة نايف للعلوم الامنية .
11- بكارة ، فائز . (2012) . اليات التصدي للهجرة غير الشرعية . رسالة ماجستير . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الحاج بلخضر ، الجزائر .
12- سلام ، احمد رشاد . (2011) . الهجرة غير المشروعة في القانون المصري . ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
13- بدير ، اسامة . ظاهرة الهجرة غير المشروعة . التعريف الحجم والمواثيق الدولية ، مقال منشور على الرابط 2352/http://www.Aidiwan.org/ar.
14- الزيدي ، مفيد . (2010) . ازمة انسان ام ازمة امة : هجرة العرب نحو الغرب . صحيفة العرب الاسبوعية .
15- بن آشنهو ، عبداللطيف . 1981 . الهجرة الريفية في الجزائر . ترجمة عبدالحميد الاتاسي . الشركة الوطنية للتوزيع والنشر . الجزائر .
16- توفيق ، عصام واخرون . (2008) . المشكلات الاجتماعية المعاصرة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 1 .
17- تقرير التنمية الانسانية العربية ، (2009) . تحديات الامن الانساني في الدول العربية . المكتب الاقليمي للدول العربية . برنامج الامم المتحدة الانمائي . لبنان.
18- المؤتمر الاول للمغتربين العرب ، (2010) . دور الدراسات ومراكز الابحاث في تنظيم الهجرة العربية . جامعة الدول العربية . القاهرة .
19- الماضي ، احمد عبدالله واخرون. (2016) . مفهوم التعاون الدولي والاقليمي واطاره ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد 29 .
20- موقع منظمة الهجرة الدولية : www.iom.int
21- الحاج ، علي . (2000) . سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .
22- الموقع الرسمي الالكتروني لمنظمة الهجرة الدولية .
23- عبد الغفار ، صلاح رزاق . (2015) . جرائم الاستغلال الاقتصادي للأطفال ، دار الفكر والقانون للنشر .
24- النجار ، احمد السيد . (2016) . خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحمي حقوق الانسان للمهاجرين . جريدة الاهرام .
25- موقع العربي الجديد : www.alaraby.com.uk
26- موقع الجزيرة نت : www.aljazeera.net
27- اخبار سوريا اورينت : www.orient-news.net
28- امين ، عبد الحكم . (2008) . الهجرة اشكاليات وتحديات ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر .
29- الكوت الهاشمي ، البشير . 2025 . الهجرة غير القانونية الى ليبيا وتأثيرها في الامن القومي الليبي ، مجلة افاق المعرفة . ليبيا . العدد 11 .
30- زغوني ، رابح . 2014 . الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في اوروبا ، المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . العدد 421 .

پوختە:

کۆچی نایاسایی دیاردەیەکی کۆمەڵایەتییە کە کاریگەری لەسەر زۆربەی وڵاتانی جیهان هەیە. کاردانەوەی ناوخۆیی هەیە و کاریگەری لەسەر پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان هەیە. وڵاتان هەوڵ دەدەن بۆ بەرەنگاربوونەوەی یان کەمکردنەوەی لە رێگەی کۆنفرانس و رێککەوتنە نێودەوڵەتییەکان، هەروەها یاسای ناوخۆیی، کە پێویستی بە زیادکردنی هاوکاری و هەماهەنگی نێودەوڵەتی هەیە. کۆچی نایاسایی پەیوەستە بە تۆڕەکانی تاوانی رێکخراوەوە کە ئاسانکاری بۆ گواستنەوەی کۆچبەران لە رێگەی نایاساییەوە دەکات. زۆر کۆنفرانسی نێودەوڵەتی بە تایبەتی لەم ساڵانەی دواییدا بۆ لێکۆڵینەوە لەم دیاردە جدییە و پێشنیارکردنی چارەسەر بۆ کەمکردنەوەی و لێکۆڵینەوە لە کاریگەرییە ئەمنی و ئابووری و سیاسی و کۆمەڵایەتییەکان و کاردانەوە و هۆکارەکانی بەڕێوەچووە. بەڵام تا ئێستاش وەک یەکێک لە گرنگترین پرسە هاوچەرخەکانی خەمی نێودەوڵەتی و نیشتمانی دەمێنێتەوە. ئەمەش ئاماژەیە بۆ کۆمەڵێک کەس کە بەهۆی ئەو هۆکارانەی لە سەرەوە باسمان کرد زێدی خۆیان بەجێهێشتووە، بە شێوەیەکی نایاسایی کۆچیان کردووە بۆ وڵاتانی دیکە بۆ گەڕان بەدوای ئاسایش، بارودۆخی ژیانێکی باشتر، یان هەڵی کار. ئەمەش بارگرانی ئابووری لەسەر وڵاتانی میواندار زیاد دەکات، چونکە لەوانەیە مەترسییەکی ئەمنی دروست بکەن و کاریگەرییان لەسەر پەیکەری کۆمەڵایەتی و کولتوور و بیروباوەڕەکان هەبێت. ئەمەش بۆ کۆمەڵگا سەقامگیرەکان قبوڵ ناکرێت، ئەمەش وای لێدەکات بە شێوەیەکی نامرۆڤانە مامەڵە لەگەڵ کۆچبەران بکەن و ئەگەری ئەوە هەیە دژی وڵاتەکانیان ڕووبکەنەوە، کە ناتوانن هاوڵاتیان و سنووورەکانیان کۆنترۆڵ بکەن. بۆیە لێکۆڵینەوەکەمان بەدواداچوون بۆ کۆچی نایاسایی گەنجان بەتایبەت لە عێراق و کۆچبەران بۆ عێراق دەکات، بۆ دەستنیشانکردنی ڕەگ و ڕیشەی کۆچی گەنجان، میکانیزمی کاریگەر بۆ بەرەنگاربوونەوەی ئەم دیاردەیە، کەمکردنەوەی کاردانەوەی ناوخۆیی و نێودەوڵەتیی، تیشک دەخاتە سەر هەوڵە نیشتمانییەکان بۆ کۆنترۆڵکردن و کەمکردنەوەی، دۆزینەوەی رێگەی مرۆیی گونجاو بۆ مامەڵەکردن لەگەڵ کۆچبەران، و گەڕان بەدوای سیناریۆ سەرەکییەکانی داهاتوودا لە نێوان ناوچەیی ململانێ و مەترسییە ئەمنییەکان. ئامانج لێی پەرەپێدانی ستراتیژییەکی کاریگەرە لە رێگەی هاوکاری نێودەوڵەتی بۆ بەرەنگاربوونەوەی کۆچی نایاسایی.

وشەی سەرەکی: کۆچ – نایاسایی – کاریگەری – پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان – بەرەنگاربوونەوە.

Abstract:

Illegal migration is a social phenomenon affecting most countries worldwide, carrying both domestic repercussions and implications for international relations. Nations strive to combat or curb it through international conferences, agreements, and domestic legislation—efforts that necessitate greater international cooperation and coordination. Illegal migration is often linked to organized crime networks that facilitate the smuggling of migrants through unlawful means. In recent years, numerous international conferences have been convened to examine this serious phenomenon, propose solutions to mitigate it, and investigate its underlying security, economic, political, and social causes and consequences. Nevertheless, it remains one of the most pressing contemporary issues, commanding significant attention at both the national and international levels. This group consists of individuals who have left their homelands—for the reasons mentioned above—via irregular channels, seeking to settle in other countries in pursuit of security, better living conditions, or employment opportunities. Such migration places an increased economic burden on host nations; furthermore, these individuals may be perceived as a security threat or as a potential influence on the social structure, culture, and belief systems of the host society. As stable societies often resist such changes, migrants may face inhumane treatment, and host nations may adopt a hostile stance toward the countries of origin that fail to control their own citizens or borders. Consequently, this research examines irregular migration—focusing specifically on the emigration of youth from Iraq and the influx of migrants into Iraq—to identify the root causes of this phenomenon. It explores effective mechanisms to combat irregular migration and mitigate its local and international repercussions, highlights national efforts to control and curb it, proposes humane approaches for dealing with migrants, and outlines potential future scenarios amidst regional conflicts and security risks. The ultimate goal is to formulate an effective strategy, rooted in international cooperation, to address and combat irregular migration.

Keywords: Migration – Irregular – Impact – International Relations – Combating.

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Websitehttps://sjh.univsul.edu.iq/**, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12626]
- **Submission Date:** [6/6/2026], **Revised Date:** [7/6/2026], **Accepted Date:** [30/6/2026], **Published Date:** [04/11/2026]